رقم الوثيقة: MDE 24/015/2010

مدافع مخضرم عن حقوق الإنسان يواجه حكماً بالسجن في سوريا

وجهت منظمة العفو الدولية مناشدة إلى الحكومة السورية من أجل الإفراج عن المحامي وداعية حقوق الإنسان هيثم المالح، البالغ من العمر 78 عاماً، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه.

وجاءت هذه المناشدة عشية الجلسة النهائية لمحاكمة هيثم المالح أمام محكمة عسكرية في دمشق، وهي الجلسة المقرر عقدها يوم الأحد 4 يوليو/تموز 2010، حيث يُحتمل أن يواجه حكماً بالسجن لمدة قد تصل إلى 15 سنة.

وترى منظمة العفو الدولية أن هيثم المالح يُعد من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى التعبير عن آرائه بشكل سلمي ومشروع، ومن ثم تطالب المنظمة بالإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

وقد قُبض على هيثم المالح يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول 2009، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أسبوع، ثم قُدم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية الثانية في دمشق بالرغم من أنه مدني. وقد وُجهت إلى هيثم المالح تهمتا "نقل في سورية في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تُوهن نفسية الأمة"، و"إضعاف الشعور القومي"، وهما من التهم "غير المحددة" التي تستخدمها السلطات السورية عادةً لمحاكمة وسجن المنتقدين السلميين ونشطاء حقوق الإنسان. ويُعاقب على التهمتين بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات و15 سنة في حالة الإدانة.

وقد وُجهت التهمتان إلى هيثم المالح بسبب مقابلة أجراها، في سبتمبر/أيلول 2009، مع محطة "بردى" التليفزيونية الفضائية، ومقرها في أوروبا، وانتقد خلالها غياب الديمقراطية في سوريا، والسلطات الواسعة التي يتمتع بها مسؤولو الأمن، والفساد الحكومي في البلاد، وكذلك بسبب كتاباته المنشورة التي تكشف انتهاكات حقوق الإنسان.

ويُحتجز هيثم المالح حالياً في سجن دمشق المركزي في عدرا، شمالي دمشق، حيث يُوضع في زنزانة مزدحمة مع سجناء جنائيين محكوم عليهم، بالرغم من أنه ما زال في مرحلة المحاكمة، كما يُضطر للنوم على فراش على الأرض بالرغم من تقدم سنه. وكان من الطبيعي أن تتدهور صحة هيثم المالح في ظل هذه الظروف، وهو يعاني حالياً من مرض الروماتيزم، بالإضافة إلى مرضي السكري وتضخم الغدة الدرقية اللذين كان يعاني منهما لدى دخوله السجن. ويُسمح لأفراد عائلة هيثم المالح بزيارته، إلا إن أحاديثهم تخضع للمراقبة من مسؤولي الأمن.

وقد اتسمت محاكمة هيثم المالح، والتي يتولى فيها الدفاع عن نفسه، بمخالفات عدَّة. فقد أُحيل للمحاكمة أولاً في 8 إبريل/نيسان 2010، ولكن الجلسة أُجِّلت نظراً لعدم إبلاغه بموعدها سلفاً. وقد مُنع، على ما يبدو، من الاطلاع على الملف الرسمي للقضية حتى يوم 15 يونيو/حزيران 2010، بل وحُجب عنه آنذاك جزء من محاضر المحاكمة. وأفادت الأنباء أن المحامين الذين يساعدون

هيثم المالح في إعداد دفاعه قد مُنعوا من زيارته في السجن، ولم يُسمح له بالتشاور معهم إلا لفترات وجيزة داخل قاعة المحكمة نفسها.

وتتألف المحكمة العسكرية الثانية في دمشق من ثلاثة قضاة، جميعهم من ضباط الجيش العاملين، ولا يمكن اعتبارها محكمة مستقلة، وخاصةً كمحكمة لمحاكمة المدنيين. وقد حضر مندوب من منظمة العفو الدولية الجلسة الأخيرة لمحاكمة هيثم المالح، يوم 20 يونيو/حزيران 2010، وأخبره القاضي آنذاك أن النائب العسكري، وليس رئيس هيئة المحكمة، هو المسؤول عن السماح بحضور جلسة المحاكمة.

خلفية

يُعد هيثم المالح من المدافعين المخضرمين عن حقوق الإنسان، وكان يرأس من قبل "جمعية حقوق الإنسان في سوريا"، وهي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان أُسست في عام 2001، ولكنها اضطُرت للتوقف فيما بعد. ويرجع ذلك، في جانب منه على الأقل، لمضايقات السلطات.

وقد استُدعي هيثم المالح للاستجواب على أيدي قوات الأمن عدة مرات خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب نشاطه في مجال حقوق الإنسان. وسبق أن سُجن من عام 1980 إلى عام 1986 بسبب احتجاجه على القيود الحكومية المفروضة على الحقوق النقابية، واعتبرته منظمة العفو الدولية آنذاك من سجناء الرأي.

كما يوجد في السجن في سوريا حالياً اثنان آخران من المحامين البارزين في قضايا حقوق الإنسان. ففي 24 إبريل/نيسان 2007، حُكم على المحامي أنور البُنِّي بالسجن لمدة خمس سنوات لإدانته بتهمة " نقل في سورية في الاحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تُوهن نفسية الأمة ". وفي 23 يونيو/حزيران 2010، أُدين مهنَّد الحسني بالتهم نفسها التي يُحاكم هيثم المالح بسببها، وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات.